ابن عامر بن صعصعة قبيلة كبيرة وقيل ابن بطن من اسلم
منهم سلمة بن الاكوع رضي الله عنه النيسابوري ولد سنة
اربع ومايتين ومات في رجب سنة احدى وستين واخذ
عن احمد وحرملة وخلايق وروى عنه الترمذي بحديث
واحد في صحيحهما المشهورين كنار على علم وهو اعلى الحديث
المذكور في سبع مواضع من صحيح البخاري اللذين هما اصح
الكتب بلا شك ولا مرية كما اطبق عليه من بعدهما سيما
المحدثون حيث جعلوا الصحيح سبعة اقسام ما اتفقا عليه
فما انفرد به البخاري فمسلم فما على شرطهما فما على شرط البخاري
فمسلم فما صححه معتبرو مسلم عن المعارض وقول الشافعي
رضي الله عنه لا اعلم كتابا بعد كتاب الله اصح من موطأ
مالك رضي الله عنه انما كان قبل ظهورهما فلما ظهرا كانا
بذلك اصح واولى وللامة اختلاف طويل في الترجيح
بينهما فالجمهور على ان ما اسنده البخاري في صحيحه
دون التعاليق والتراجم واقوال الصحابة والتابعين
اصح مما في مسلم لانه كان اعلم منه بالفن اتقانا مع كونه
تلميذه وخريجه ومن ثم قيل الدارقطني لولاه لما
راح مسلم ولا جاء وهذا وان لم يلزم منه ارجحية الصحيح
الا انها الاصل وبعض القرائن يعكس ذلك ونقل
عن ابن خزيم عن ابي علي النيسابوري شيخ الحاكم وعلله
بعضهم بانه ليس فيه بعد الخطبة غير الحديث السرد
وهو غير مجد اذ لا ارتباط لذلك بالاصحية التي
الكلام فيها على ان قول ابي علي ما لحت اديم السماء كتاب

اصح من كتاب مسلم ليس صريحا في اصحيته على البخاري
لصدقه بالمساواة ونظره قوله صلى الله عليه وسلم
ما اقلت الغبراء ولا اظلت الخضراء اصدق لهجة من ابي
ذر فانه ليس بسريحا فانه اصدق العالم اجمع لان
نفي اصدقية احد عليه لا يستلزم نفي مساواة غيره
له في الصدق وقد هما سواء وقول البخاري
ارجح من حيث انفراده بدقة الاستنباط والغوص
على المعاني الفقهية ومسلم ارجح من حيث جمع الطرق
واستيفائها بحسب الامكان والاشارة الى ما بينهما
مما يعظم فوائده عند اهل الحديث وامن حيث
الصحة فلا شك ان البخاري فيها ارجح لان شرطه وهو
انه لا بد من تحقق اللقي اكد واحوط من شرط مسلم وهو
الاكتفاء بامكانه وان طال في خطبة صحيحه والرد عليه
في اشتراط ذلك ثم رأيت المعلمي اشار للاول بقوله
كتاب البخاري اكثرها فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة
والحافظ الذي يحكم الاحاديث على صرح به فقال ما حاصله
ان مسلما رام ما رام البخاري لكنه لم يضايق نفسه
مضايقته بل لم يبلغ احد مبلغه في التشديد
واستنباط المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث
وتراجم الابواب الدالة على مالكه وصلته بالحديث
وغيرها صرح بالثاني فقال الاسناد الصحيح
مدار على الاتصال وعدالة الراوي وكتاب البخاري
اعدلها رواة واشدها اتصالا وبين ان الذي انفرد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)